أسعار البذور الخيالية.. معوق آخر للعملية الزراعية

بغداد / حسين ثغب

من المشاكل التي باتت تؤثر في حجم الإنتاج الزراعي اختفاء البذور التي تمثل عصب الزراعة .. واحد عوامل نجاح العملية الإنتاجية... فقلة الإنتاج التي يعانيها المزارع اليوم والتي راحت تكبده المزيد من الخسائر المادية تعود الى قلة البذور الجيدة في الاسواق المحلية لمختلف أنواع المحاصيل والخضر الزراعية . ولم تقف التأثيرات السلبية التي تنتج عن ذلك عند حد معين بل وصلت الى حياة المزارع الخاصة ومستواه المعيشي ..

حدثنا فواز صالح مهدي مزارع يسكن ضواحي مدينة بغداد الشرقية قائلا :يشرع المزارع قبل كل موسم زراعي بتحضير مستلزمات نجاح العملية الزراعية للمواسم الشتوية والصيفية ... ولكن اليوم أصبح التحضير منقوصا بسبب عدم توفر البذور المستوردة او التي تنتج في محطات الابحاث المختلفة داخل القطر حيث يعتمد عليها الفلاح ويعتبرها من أهم العناصر المحفزة على زيادة الإنتاج .. فالمزارع لا يستطيع الاستغناء عن البذور المعفرة المتميزة بانتاجها الوفير وصلابة سيقانها ومقاومتها الأمراض النباتية التي تصيب المحاصيل في اوقات غير منتظمة عند توفر الظروف المناسبة لها..

وتابع الحديث علي عاشور (يسكن ناحية ذات السلاسل في ضواحي مدينة بغداد الشمالية الغربية) قائلا : مشكلة البذور أصبحت تمثل شبحا يلازم كثيرا من الفلاحين الذين لا يجيدون مهنة غير الزراعة .. وهكذا أصبح الامر يتعلق بقوتهم اليومي لأسباب عديدة تكمن في واقع الأرض التي تستغل او تستثمر بشكل مستمر ومن خلال البذور الجيدة... وبعد أن اختفت البذور الجيدة وما متوفر في السوق المحلية (السوق السوداء) يتسم بأسعاره الخيالية والتي لا يقوى عليها المزارع كما لا تناسب تكاليف الإنتاج .. وبذلك اضحت عائقاً واضحاً في حياة الفلاح. انعدام الدعم الذي كان يقدم الى الفلاح من القطاعات الزراعية وصار الحصول على البذور المعفرة أمراً مستحيلاً لأسعارها التي فاقت حدود الـ(٥٠٠) الف دينار للطن الواحد لأدنى أنواع البذور ... ويوجد عدد كبير من المزارعين يجبرون على شراء هذه البذور خصوصا الذين لديهم مساحات أراض محددة وهؤلاء لا يستطيعون الاستغناء عن جزء واستثمار المساحة المتبقية ... لان من لديه مساحة واسعة من الأرض يمكنه ترك جزء منها وهذه لا تحتاج الى كميات كبيرة من البذور عند استغلالها مستقبلا ... وقال حيدر التميمي (مرشد زراعي من احد القطاعات الزراعية في ضواحي العاصمة بغداد): من أساسيات عملنا في هذا القطاع الحيوي بالنسبة لبلدنا أجراء عدد من التحضيرات التي تتضمن توفير البذور والأسمدة ذات النوع الجيد والخاضع الى الفحص ألمختبري والذي ثبت نجاحها .. ومن دون ذلك ستكون عملية الزراعة منقوصة ولا تحقق الهدف المنشود منها بل ستهدر جهود الفلاح من دون أي فائدة تذكر .. كما لا يمكن تقليل حصص البذور التي تضاف الى الأرض الآ في حالة أن الأرض المستثمرة سبق ان تركت لأكثر من موسم زراعي وهي بذلك لا تحتاج الى كميات كبيرة من البذور ... وتبقى البذور من ضروريات نجاح العملية الزراعية وفي هذا الوقت اصبحت تمثل مشكلة معقدة بالنسبة للمزارع لان أسعارها فاقت جميع التصورات .

وأوضح المهندس الزراعي أثير هاشم من وزارة الزراعة . الأرض الزراعية تحتاج مقادير من البذور والتي تعرف بانواعها المتعددة ...حيث توجد البذور المعفرة التي استخلصت من اجود انواع البذور في البلد وعرفت بانتاجها الوفير الذي يضاهي البذور المستوردة .. ولكن هذه في الاسواق المحلية تعرض باسعار مرتفعة في كثير من الاحيان لا يستطيع المزارع شراءها .. وهناك بذور تنتج من محطات الابحاث الزراعية التي تنتشر في بعض محافظات القطر ويشرف عليها ملاك متخصص من مهندسين وعاملين لهم خبرة طويلة في هذا المجال .. في الوقت الحاضر اصبح عمل هذه المحطات محدوداً لاسيما بعد احداث عام ٢٠٠٣ لوقوع اغلبها في مواقع خارج المدن وبسبب الظرف الامني الصعب تلاشى انتاج بعض هذه المحطات خصوصا في بغداد .. الامر الذي جعل المزارع يتجه الى الاسواق المحلية لشراء البذور اوقات المواسم الزراعية باسعار مرتفة لاتتناسب وواقع العملية الزراعية .. واغلب البذور التي تعرض في السوق المحلية لاتمتلك مواصفات عرضها من حيث الانتاج ومقاومتها للامراض والظروف المناخية لدينا .. ولكن الفلاح يكون مجبرا على ذلك . ولحل هذه المشكلة يجب ان يعاود عمل محطات الابحاث الزراعية التي تنتج بذور مرتفعة تفوق البذور المستوردة وان يخصص دعم لهذه المراكز لكونها تمثل ثروة وطنية وكذلك يتم توسيع مساحات محطات الابحاث واشراك ملاكاتها في دورات تأهيلية للخروج بحلول منطقية وسريعة لهذه المشكلة ...

وقال احمد منصور (صاحب محل لبيع البذور في منطقة التاجي) : هناك فارق كبير طرأ على واقع عملنا فقد كان الإقبال على البذور كبيراً وجميع أصحاب المحال المختصين ببيع هذه المادة لديهم مخازن نستطيع من خلالها توفير الطلب المتواصل للمزارعين على امتداد السنة . ولكن خلال الفترة الحالية اختلف أمر الحصول على البذور الجيدة وما متوفر في السوق المحلية اغلبه من المستورد الذي نجهل مواصفاته فضلاً عن اسعاره الخيالية ..

في الهم الاقتصادي

الانتعاش الاقتصادي لايتحقق بالتمنيات

حسام الساموك

لعل من اللافت للنظر أن جهات حكومية شتى أعربت عن خيبة ظنها بمشروع الموازنة الجديدة،ولم يكن السيد وزير التخطيط بالتأكيد آخر المعترضين على مفرداتها،في حين كانت تعليقات واعتراضات وزارات ومحافظات شتى على تخصيصات كل منها تتواصل لتعكس نمطا غير مشجع من التداولات بشأن أمر كان منتظرا أن يجسد توافقا واضحا بالنظر لدور الموازنة في تحقيق ما تتطلع كل الأطراف اليه مقارنة بما يعيشه العراق منذ سنين خلت من شلل وركود في اقتصاداته وكل حلقات انتاجه.

في هذا الاطار من تذمر كبير تجاه الجهة المعدة لمسودة الموازنة،يجدر أن نشير الى الاستجابة المثيرة للجدل لمتطلبات كل القطاعات المعنية حين نجد مثلا أن الطلبات المقترحة لقطاعات الكهرباء والنفط والنقل لم يستجب الاّ الى ربع نسبها في حين كانت الاستجابة لتقديرات مجلس الوزراء من تخصيصات الموازنة بنسبة مئة بالمئة،وكل الأطراف تدرك معضلة الكهرباء وماتشكله من أولوية ليس في تلبية الحاجات الملحة للمواطن فحسب ولكن في دور الكهرباء المباشر بتعطيل دورة الانتاج على صعيد مشاريع القطاعين العام والخاص معا،في حين تتجه كل الاهتمامات صوب القطاع النفطي لدوره وأهمية تعظيم مواردنا بتطوير الانتاج وفتح آفاق جديدة لأنشطته الاستخراجية ،كل هذه الثغرات تتواصل في الوقت الذي يطالعنا معدو الموازنه بنفس ما ثبتوه من فقرات يسعون بها-أو هكذا يتصورون- بما ينجز انتعاشا في الأداء الاقتصادي واضح التوجهات على صعيد التمني ولكن ما ينبغي أن يتذكره السادة المعدون أن تلك التوجهات المثبتة في موازنة عام٢٠٠٧ وفي مسودة الموازنة الجديدة لم ترفق بخطط وبرامج عمل ،وحتي سقف زمني ملزم للأداء بما لم يحقق أي نسبة في موازنة العام السابق ولاينتظر أن تحقق أي متغير في الموازة المقبلة حيث لاتبدو الأمنيات مجردة،ولنقف على توكيد هذا الشأن ندرج تلك الفقرات لتتضح أية احتمالية لتحققها وهي:

أ-زيادة الناتج المحلي الاجمالي بحدود ١٠٪ سنويا.

ب-زيادة دخل الفرد الواحد بمعدل ٢٥٪خلال الفترة

ج -العمل على خفض ومعالجة البطالة بحدود١٠٪

د - السيطرة على التضخم خلال الفترة الزمنية الممتدة من ٢٠٠٧-٢٠١٠ وبحدود ١٠٪

لاينكر انها توجهات طموحة وبالغة الأهمية للنهوض بواقعنا الاقتصادي وحتى الاجتماعي المتردي ،ولكن اذا ما تحققت فعلا أية نسبة مهما كانت متواضعة ،لكنها في وضعها الحالي حيث لاخطة لاعتماد آليات تنفذها،ولاأي تحديد لتطبيقاتها أوالجهة التي تتكفل أيا من مفرداتها تظل كما أسلفنا مجرد تمنيات لايمكن أن تشكل أي نتائج منتظرة،بدليل أن انقضاء عام ٢٠٠٧ الذي يشكل ربع الفترة الزمنية لاعتمادها لم يحقق شيئا يذكر،فضلا عن خلو الموازنة وهوامشها من أي مؤشر للعمل من أجل تحقيقها،لذلك ينبغي كما نعتقد أن ترفع من مسودة الموازنة أو ترفق خطة واضحة المعالم وفق سقف زمني أكثر وضوحا،ليكون بميسور مجلس النواب أو الأطراف المعنية الأخري مساءلة الحكومة أو وزارات معينة على نتائجها.

> أن الطلبات المقترحة لقطاعات الكهرباء والنفط والنقل لم يستجب الاّ الى ربع نسبها في حين كانت الاستجابة لتقديرات مجلس الوزراء من تخصيصات الموازنة بنسبة مئة بالمئة.

وزير التجارة : البطاقة التموينية تشمل جميع المواطنين

بغداد /المدى

ذكر وزير التجارة الدكتور عبد الفلاح السوداني الخميس ان مفردات البطاقة التموينية ستشمل جميع المواطنين خلال عام ٢٠٠٨.

وأوضح السوداني الخميس ان " القرار صدر من وزارة التجارة بتوزيع مفردات البطاقة التموينية كافة الى جميع المواطنين دون استقطاع خلال العام الجاري " مشيرا إلى أنه " سيتم توزيع مفردات البطاقة التموينية كافة دون تقليص في الكم اوالعدد خلال العام الحالي كما انه تم كذلك منع استيفاء اي مبلغ من قبل الوزارة او الوكيل ما لم تكن هذه المادة الغذائية مجهزة للمواطن وأنه ستتخذ اجراءات مشددة تجاه اي وكيل يقوم بعمل عكس هذه التوجيهات.

وأضاف ان " الاسبوع المقبل سيشهد انعقاد اجتماع يضم رؤساء مجالس المحافظات والاجهزة الامنية في وزارة الداخلية والامن الوطني بغية وضع خطة متكاملة لتدقيق في مفردات البطاقة التموينية اضافة الى اجتماع اخر يضم المفتش العام والرقابة التجارية بغية التعجيل والاسراع في توريد وتجهيز مفردات البطاقة التموينية اضافة الى مناقشة السير الذاتية لكل موظف لعمله مساس مباشر بتجهيز وتخزين المواد الغذائية."

وكان وزير التجارة قد كشف في مؤتمر صحفي عن خطة تتضمن ثلاث مراحل ولثلاث سنوات لدعم البطاقة التموينية وايجاد بدائل تخدم المواطن العراقي وتدعم القطاع الخاص وأن هذه الخطة مرحب بها في جميع الاوساط الحكومية والبرلمانية وسوف تطرح على مؤسسات المجتمع المدني والصحافة المرئية والمسموعة والمقروءة اضافة الى الجامعات العراقية ومجالس المحافظات بغية معرفة ارائها حول ماجاء بهذه الخطة.

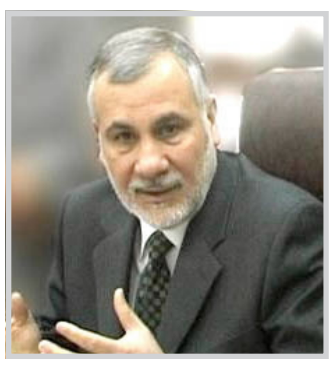

د. عبد الفلاح السوداني

من جهة أخرى قال المتحدث باسم وزارة التجارة محمد حنون ان الوزارة استحصلت الموافقات لاطلاق ارصدتها المالية من موازنة عام ٢٠٠٨ والخاصة بتوريد مفردات البطاقة التموينية.

وأضاف ان مجلس الوزراء اصدر امرا لوزارة المالية بالاسراع لاطلاق ارصدة البطاقة التموينية بشكل مستعجل لضمان اجراءات التعاقدات التجارية مع الشركات والمناشئ العالمية.

واضاف ان اطلاق الاموال المخصصة للبطاقة التموينية سيسهم في وصول هذه المواد بتوقيت مناسب لوزارة التجارة لاجراء عمليات الفحص المختبرية وتوزيعها عبر منافذها التسويقية.

وكان وزير التجارة حذر هذا الاسبوع من عدم وجود ارصدة مالية لدى الوزارة للاستمرار في توزيع المواد الغذائية على المواطنين الامر الذي يهدد بوقف العمل بالبطاقة التموينية سلة العراقيين الغذائية مؤكداً ان تأخير مجلس النواب في المصادقة على الميزانية العامة للعام الحالي ٢٠٠٨ يجعلها تسعى لاقتراض نصف مليار دولار.

ترحيب تشوبه مخاوف من دخول المستثمر الأجنبي لسوق العراق

بغداد /وكالات

يحلول شهر اب من عام ٢٠٠٧، دخل سوق العراق للأوراق المالية مرحلة جديدة تتمثل بالسماح بدخول رؤوس الاموال الاجنبية ساحة التعامل، وهو ما اثار ردود افعال متباينة بين مرحب بهذه الخطوة يطالب بتقديم تسهيلات اكبر لتفعيل السوق العراقية الانتاجية الراكدة منذ اعوام مضت، وبين متحفظ يخشى سيطرة رؤوس الاموال تلك على السوق العراقية، او بيع الاصول الصناعية والمصرفية باثمان بخسة.

الخبير الاقتصادي والتدريسي في الجامعة المستنصرية الدكتور هلال الطعان، قال إن "دخول المستثمر الأجنبي لسوق الاوراق المالية العراقية، أدى الى انتعاشه من خلال زيادة الطلب على الاسهم المتداولة، كما بدأ مؤشر اسعار الاسهم المتداولة في البورصة بالاتجاه نحو القيمة الحقيقية لاسعار تلك الاسهم المتداولة."

ورأى الطعان ان "قيام البنك المركزي برفع سعر الفائدة للمصارف العراقية الى ٢٥٪، كان بمثابة اطلاق رصاصة الرحمة على سوق العراق للأوراق المالية، لانه ساعد على اسقاط سوق العراق للأوراق المالية وجعله فارغاً من محتواه وقضى على جانب من جوانب الاستثمار في توجيه المدخرات في البلد لرفع كفاءة المنشآت و الاستثمار على حد سواء."وقال إن "هذا بالتحديد ما سيساهم راس المال الاجنبي في الحد من اثاره وتوجيه اسعار الاسهم المتداولة نحو الاسعار الحقيقة."

وحول السلبيات التي رافقت دخول المستثمر الى السوق، قال الطعان "هناك بعض السلبيات التي رافقت دخول راس المال الاجنبي، منها توجيه رؤوس الاموال العراقية الى التخصصات الاقل كفاءة، إضافة الى زيادة عرض النقد التي لم يتم توجيهها الى الادخار، بل توجهت نحو المزيد من الاستهلاك، الامر الذي زاد من حدة التضخم في العراق."

من جانبه، ابدى رجل الاعمال العراقي جاسم العرادي، تحفظه على دخول غير العراقيين للسوق دون وجود ضوابط تحدد حجم هذا الاستثمار، واضاف " على الرغم من ان دخول المستثمر الاجنبي الى سوق العراق للأوراق المالية سيقوي السوق ويرفع من قيمة الموجودات العراقية الى المستوى الحقيقي وليس المستوى المنخفض الموجود حاليا، الا ان هناك سلبية يجب ان نضعها امام اعيننا وهي ان المستثمر العراقي بامكاناته المحدودة لن يكون قادرا على منافسة رأس المال القادم من الخارج."

وطالب الحكومة ان تقوم ب" تحديد حجم الدخول الى السوق العراقية بحيث لايحق للمستثمر الحصول على اكثر من نسبة (٤٩٪) من اسهم أي شركة او مصرف عراقي ليبقى رأس المال العراقي مسيطرا."

واضاف " كما ان بالامكان ان تقوم الدولة بعرض المصانع والمعامل المتعثرة والتي تحتاج الى رؤوس اموال الى السوق كأسهم وحسب قيمتها السوقية ليكون لدى كل عائلة عراقية مساهمة في الشركات والمصانع العراقية كما يمكن بيع الاسهم الى موظفي الدولة وهذه الامور معمول بها في دول الخليج بحيث تجد ان العوائل تهتم باخبار اسعار الاسهم لان الاغلبية مشاركة فيها."

واعرب الباحث العراقي عبد الجبار الحلفي عن تفاؤله بدخول المستثمر الاجنبي الى العراق، وقال " ان دخول بعض الشركات في العراق لتاهيل بعض المصانع وايضا دخول سوق البورصة يدلل على وجود تباشير لتفعيل قانون الاستثمار التي تشكل خطوة اقتصادية مالية مهمة على طريق تخفيف البطالة ورفع مستوى معيشة المواطن العراقي فالقوى البشرية العراقية تلعب دورا فاعلا في النمو الاقتصادي."

واضاف " علينا اذا اردنا تحسين الوضع الاقتصادي ان نفعل قانون الاستثمار ليس في سوق للأوراق المالية فحسب بل في كل القطاعات وخصوصا الانتاجية منها لان المعامل العراقية اصبحت معطلة خصوصا وان عمرها الانتاجي انتهى لانها انشئت في السبعينيات من القرن الماضي."وقال " ستكون هناك منافسة بين الشركات ليس في مجال الاوراق المالية فحسب بل وفي الصناعات البتروكيمياوية والنفط والتي بدأت باتفاقيات مع شركات اجنبية على الدخول في صناعة الغاز بالمنطقة الغربية حيث يوجد حقل غازي ضخم جدا يحتوي تقريبا على اثنين تريليون متر مكعب اضافة الى ان الشركات النفطية العالمية بدات تستشعر بأن الوضع الامني ربما يكون مناسباً لدخول السوق العراقي."

واشار الحلفي الى اهمية اجراء بعض التحسينات لقانون الاستثمار منها " الضمان لرؤوس الاموال حيث يمكن عقد شراكات مع القطاع العام الامر الذي سيشكل دافعا كبيرا لاصحاب رؤس الاموال " مشيرا الى اهمية تطوير القطاع المصرفي الذي يحتم قانون الاستثماران تمر كل المعاملات عن طريقه الامر الذي " قد لايعجب هذا بعض المستثمرين لان المصارف العراقية متخلفة في التنسيق المصرفي لذلك لابد من تعديل النظام المصرفي الموجود ليتلاءم مع قانون الاستثمار."

وعلل ذلك بالقول " لا يجوز ان يكون هناك قانون استثمار متطور يقابله نظام مصرفي متخلف لايتمكن من استيعاب ملايين او مليارات كهذه."

من جانبه، اكد الخبير المالي ونائب رئيس اتحاد رجال الاعمال العراقيين باسم جميل انطوان، على ان "الواقع الاقتصادي العراقي يحتاج الى مستثمرين لان عملية الاصلاح الاقتصادي واصلاح البنى التحتية من انشاء وبناء المصانع اضافة الى القطاع الزراعي غير ممكنة دون رؤوس اموال اجنبية " معللا ذلك بالقول ان " رؤوس الاموال المخصصة للاستثمار والواردة في الميزانية العراقية غير كافية ، فنحن نحتاج الى ما لايقل عن مئة وخمسين مليار دولار لنهوض الاقتصاد وتنميته."

وأضاف انطوان ان "المستثمر المفضل هو المغترب العراقي ورؤوس الاموال المهاجرة العراقية ويجب ان تعطى اولوية وتوفر لها الاجراءات خصوصا ان قانون الاستثمار يسمح بذلك."

وانتقد انطوان رخص اسعار الاسهم العراقية وقال ان " الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية وفي مختلف القطاعات الانتاجية والمصرفية رخيصة جدا ، انت تستطيع ان تشتري الف وخمسمئة سهم من شركة البيبسي كولا بالف وخمسمئة دينار."

وتابع "هذا الرخص لايوجد مثله في العالم كله فتلك المشاريع والمصانع في الزعفرانية وغيرها اسعارها بخسة ويجب وضع ضوابط والا فدخول مستثمر بخمسمائة مليون دولار مثلا سيؤدي الى بيع اكثر من معمل ولا تساوي مبالغ انشاء مثل هذه المعامل."

واشار الى انه يجب ان "نشجع المستثمر الاجنبي ونشجع الشراكات لكن في نفس الوقت يجب أن تكون هناك ضوابط كي لاتحدث نكسة نتيجة دخول المستثمر الى البنوك على سبيل المثال انا اشعر ان اموال البنوك قد هربت الى الخارج ودفع المواطن العراقي ثمن هذه الاموال التي ذهبت هباء."

مؤشرات

نفط

قال سام بودمان وزير الطاقة الامريكي يوم السبت ان على السعودية زيادة انتاج النفط للتخفيف من شح الامدادات العالمية وحث منظمة أوبك على زيادة المعروض في اجتماعها المقرر في أول شباط.

وأبلغ الصحفيين "أرى أن من الممكن زيادة المعروض على مدى فترة من الزمن لان هناك احتياطيا" مشيرا الى السعودية. وقال "أعتقد أن عليهم تخفيف هذه المشكلة."

وقال عندما سئل ان كان يريد من منظمة أوبك الالتزام بزيادة الانتاج خلال اجتماع أول شباط في فيينا "من المهم زيادة المعروض.

"الارقام تستوجب الدعوة الى زيادة الامدادات. وفيما يتعلق بالارقام فأنا لا أحب التكهن."

ويقوم بودمان بجولة في بلدان الشرق الاوسط بعدما زار الرئيس الامريكي جورج بوش المنطقة في الاسبوع الماضي.

شراكة

قالت القدرة القابضة للاستثمار ومقرها أبوظبي يوم السبت ان شركة أجيليتي الكويتية لخدمات الامداد والتموين اتفقت مع وحدة تابعة لها على اقامة مشروع مشترك للاستثمار في صناعات المنطقة مثل الحديد والصلب.

وأضافت القدرة في بيان أن وحدتها كيو الصناعية اتفقت مع ام.ار.سي ذراع الاستثمار الصناعي لشركة أجيليتي على تأسيس شركة ام.ار.سي-كيو للاستثمار في صناعات الالومنيوم والرصاص والنحاس والحديد والصلب.

ولم تذكر تفاصيل بشأن حجم حصة أجيليتي ولا قيمة استثماراتها في المشروع.

وتقول أجيليتي كبرى شركات الامدادات والتمويل الخليجية انها تتوسع في الخارج للحد من اعتمادها على عقود الحكومة الامريكية لامداد القوات في العراق وغيره من المناطق.

عمالة

قالت صحيفة محلية ماليزية ان ماليزيا تريد خفض عدد العاملين الاجانب بها وستعيد ٢٠٠ الف شخص في الاقل الى بلادهم بحلول عام ٢٠٠٩ وذلك مع محاولتها الحد من اعتمادها على العمالة الاجنبية وتوفير فرص عمل لمواطنيها.

وقال رجاء ازهر رجاء كبير الموظفين المدنيين بوزارة الداخلية الماليزية لصحيفة ستار "اننا في مرحلة دعوة الشركات الكبيرة والاتحادات التي تمثل الصناعة والشركات التي توظف عمالة اجنبية لاجراء محادثات لخفض العدد."

ولكن الصحيفة قالت انه سيتم استثناء صناعات البناء والصناعات التحويلية والمزارع والتي تتطلب عمالة اجنبية لان الماليزين لا يحبون الوظائف التي تتضمن عملا يدويا من هذا القرار.

وقال رجاء ازهر انه يوجد حاليا في ماليزيا نحو ٢,٣ مليون عامل اجنبي وانها تريد تقليص عددهم الى ١,٨ مليون عامل.

تجارة

قال باعة جملة وتجزئة في دبي مركز تجارة الذهب في الخليج ان ارتفاع الاسعار قد يثني مشتري الحلي الذهبية في الامارة اذا تجاوز السعر ٩٠٠ دولار للاوقية (الاونصة).

وقال باعة المعدن الاصفر في دبي ان الطلب المهم من المغتربين الهنود في الامارة المزدهرة اقتصاديا ومن كبار المستوردين في شبه القارة الهندية تراجع في الاسابيع القليلة الماضية رغم موسم الزفاف الذي بدأ قرب منتصف كانون الثاني ويستمر حتى نهاية شباط.

وأبلغ تاجر جملة في دبي ضمن سلسلة مقابلات معظمها يوم السبت "اذا ارتفع السعر فوق ٩٠٠ دولار للاوقية مجددا

واستمر كذلك فسوف نشهد تراجعات جديدة (في المبيعات) وهولاء المشترون سيستغرقون بعض الوقت للتعود."

مزادبيع وشراءالعملات الأجنبية

بغداد / المدى

تم افتتاح المزاد اليومي السابع والثمانين بعد الالف لبيع وشراء العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي ليوم الاحد الموافق ٢٠٠٨/١/٢٠ وكانت النتائج كالآتي:

عدد المصارف المساهمة في المزاد	١٤
السعر الذي رسا عليه المزاد بيعاً دينار/دولار	١٢١٤
السعر الذي رسا عليه المزاد شراء دينار/ دولار	١٢١٢
المبلغ المباع من قبل البنك بسعر المزاد-دولار	٢٣,٤٦٠,٠٠٠
المبلغ المشترى من قبل البنك بسعر المزاد دولار	٢,٥٠٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء - دولار	٢٣,٤٦٠,٠٠٠
مجموع عروض البيع - دولار	٢,٥٠٠,٠٠٠

١- علما ان :-

أ - سعر البيع للحوالات (١٢١٤) دينار/ حوالات.

ب- سعر البيع النقدي (١٢٢٤) دينار/ دولار .

ج- سعر الشراء النقدي (١٢٢٣) دينار / دولار.

٢- الكمية المباعة نقدا بمبلغ (٩,٢٦٠,٠٠٠) دولار وحوالات بمبلغ (١٤,٢٠٠,٠٠٠) دولار.